



مشروع التقرير الإداري إلى مجلس المندوبين المركزي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٦ الساعة العاشرة صباحاً في ثانوية عمر فروخ الرسمية- الكولا

ينعقد مجلسكم الكريم اليوم لمناقشة التقريرين الإداري والمالي لإقرارهما ورفع التوصيات اللازمة بعد المناقشة، وذلك بعد أن شارفت مدة ولاية الهيئة الإدارية للرابطة على الانتهاء وفق ما نصت عليه مواد النظام الداخلي تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة.

بعد طول انتظار وبعد شغور دام حوالي سنتين ونصف تعطلت فيه معظم مؤسسات الدولة، بزغ فجر جديد يوحي بالانفراج عبر انتخاب رئيس للجمهورية من خلال تضافر جهود كافة القوى السياسية على إتمام هذا الاستحقاق الوطني آمليين لهذا العهد انطلاقاً جيدة للوصول إلى دولة قوية وقادرة من خلال الإسراع بتشكيل حكومة جامعة تتألف وتنال الثقة بأسرع وقت ممكن لينتظم عمل المؤسسات الدستورية وتنكب الحكومة على معالجة القضايا الحياتية الملحة للمواطنين وعلى رأسها تعديل سلسلة الرتب والرواتب بما يحفظ موقع وحقوق أساتذة التعليم الثانوي وإقرارها لأن ذلك ينعكس إيجاباً على المواطن واقتصاد الوطن.

ونحن على مقربة من مناسبة عيد الاستقلال لا بد لنا من أن نحيي الجيش اللبناني البطل وكافة القوى الأمنية لما يبذلونه من جهود جبارة في مواجهة الإرهاب وحفظ الأمن مطالبين الدولة بتأمين كافة وسائل الدعم اللازم لهم. كما نحيي أهلنا في المناطق اللبنانية كافة على احتضانهم للجيش والقوى الأمنية ودعمهم لهم بكل الإمكانيات المتاحة.

التأثيرات السلبية على عمل الرابطة:

اسمحوا لنا أن ننقل لحضراتكم وبكل شفافية وموضوعية ما حصل معنا خلال فترة السنتين حيث تمكنا من إنجاز بعض المطالب ولم نتمكن من إنجاز البعض الآخر لأن هذه الهيئة الإدارية وجدت في أسوأ ظروف مر بها الوطن حيث أثرت سلباً على عملها، أهمها:

١. الفراغ الدستوري الذي حصل نتيجة عدم انتخاب رئيس للجمهورية وتعطيل المجلس النيابي وشلل عمل الحكومة والمؤسسات مما جعل تعديل السلسلة وإخراجها من عنق الزجاجة مستحيلًا، حيث بقيت في أدرج مجلس النواب رغم محاولات عديدة لإخراجها. مما جعل الرابطة تعدل خطتها للمطالبة باستعادة الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الذي ضرب من خلال القانون ٢٢٣ حيث ساوى بين المعلم في الأساسي (فئة رابعة) والأستاذ في الثانوي (فئة ثالثة) بشكل يضرب التعليم الثانوي بكيانه (من خلال إلغاء الفئات الوظيفية) وصولاً إلى الملاك الفني الموحد دون الجامعي وهذا ما نرفضه رفضاً قاطعاً وكذلك ضربت الحقوق بعد أن أعطى القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية حقوقهم بسلسلة وسعت الفارق بيننا وبينهم بشكل كبير جداً علماً أن الفارق التاريخي هو ٦ درجات.

٢. الإشمئزاز الذي أصاب الأساتذة من جراء النضال الدؤوب ولمدة ثلاث سنوات استعمل فيه كافة أنواع التحرك وصولاً إلى مظاهرة ١٤ أيار ٢٠١٤ ولم نحصل على شيء نتيجة رفض السلطة، فترجعوا عن المشاركة في التحركات اللاحقة وأتى الشغور ليزيد من الملل وصولاً إلى صدور الإفادات.

٣. الحمل الثقيل الذي حُمّل على أكتاف التعليم الثانوي من خلال تكوين هيئة التنسيق النقابية حيث كانت تستعمل الشعار ويأخذون الحقوق من خلال مواقفهم التالية:

★ الإداري لا يريد أن يسمع بـ ٦٠%.

★ الأساسي لا يريد ذكر القانون ٢٢٣.

★ الخاص يريد غلاء معيشة ولا يشارك في الإضراب أو الاعتصام بشكل مستمر.

جميعكم يذكر بيانات هيئة التنسيق السابقة لم تأتي على ذكر ٦٠% أو القانون ٢٢٣ بل كان تستعمل فيها عبارة ١٢١% علماً أن هذا الشعار لم يوصلنا إلى شيء وقد لمسنا ذلك من خلال السلاسل التي صدرت وأن مكونات هيئة التنسيق كانت ترضى بذلك كلاماً وتعمل من أجل تأمين مصالحها وسلاسلها الخاصة من خلال اللقاءات الخاصة التي كانت تجري مع المسؤولين وقد لمسنا ذلك.

٤. إغلاق جميع أبواب التفاوض مع الرابطة من قبل مراكز القرار مما أثر سلباً على دورها وتسبب في تجميع كافة القوى السياسية ضدها فأعطوا الضوء الأخضر لوزير التربية بإعطاء الإفادات حيث كانت الضربة القاضية للتربية والطلاب والحقوق وكذلك ضربوا موقع وحقوق أساتذة التعليم الثانوي في سلسلة عدوان التي رفضناها ولا يمكن أن نقبل بها.

الصعوبات التي واجهت عمل الرابطة:

أكمل عقد انتخاب الهيئة الإدارية مع الفروع في منتصف شهر آذار ٢٠١٥ وهنا واجهت الرابطة الصعوبات التالية:

١. إن الأرباك الذي حصل من بداية عمل الرابطة على خلفية الانتخابات وما رافقه من ضغط اعلامي على الرابطة كي تسير بخطى غير مدروسة لتفشل وخاصة في المواقف الاستراتيجية. صبرت وصبرنا حتى تمكنت من احتواء هذا الامر وصولاً إلى نهاية الولاية بأقل خسارة ممكنة حفاظاً على وحدة الرابطة والأساتذة.
٢. ما إن انتهينا من الانتخابات حتى حاول بعض أطراف هيئة التنسيق ممارسة الهيمنة على الرابطة لجرها إلى أخذ مواقف تضرب التعليم الثانوي بحجة وحدة هيئة التنسيق فوقفت الرابطة وبكل قوة حيث أعادت القرار المستقل وكان أول موقف نقابي مميز بإضراب ٢٠/١٠/٢٠١٥ حيث أضرب الثانوي لوحده تحت شعار استعادة الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي. فوضعنا حداً للتهور الذي كان يحصل فيها دون الخروج منها بل أعدناها إلى الطريق الصحيح الذي يضمن المطالبة بالحقوق نقابياً بعيداً عن الأهداف الأخرى.
٣. إن المماطلة من قبل معالي وزير التربية حيث تبنى مشروع قانون استعادة الموقع وبعد أن أشبع درساً من قبل القضاة لم يقدمه إلى مجلس الوزراء بل طلب من الرابطة إحالته إلى اقتراح قانون يقدم إلى المجلس النيابي بعد توقيعه من قبل عدد من النواب.
٤. إن الشلل الذي حصل في مؤسسات الدولة وخاصة مجلس النواب جعل من شبه المستحيل تحقيق أي شيء جدي يتعلق بالسلسلة أو الموقع لارتباطهما بعمل المجلس النيابي الذي كان معطلاً.

انطلاقة عمل الرابطة:

وبعد اجتماعات مستفيضة ودراسات معمقة للواقع الذي وصل إليه أساتذة التعليم الثانوي أقرت الرابطة السير باستعادة الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الذي ضرب من خلال القانون ٢٢٣ والسلسلة التي أعطيت لأساتذة الجامعة والقضاة حيث أعدت مشروعاً بالتنسيق مع القضاة وبعد أن رفض معالي الوزير عرضه على مجلس الوزراء أجرت الرابطة سلسلة لقاءات مع الكتل النيابية لشرح هذا الموضوع وتسليمهم نسخاً عن اقتراح القانون طالبين دعمه في مجلس النواب لإقراره وقد لمسنا تجاوباً وعوداً بدرسه وإقراره عندما ينتظم عمل مجلس النواب كما أخذنا وعوداً قوية بتعديل السلسلة لجهة رفع الغبن عن التعليم الثانوي وهنا لا بد من التوضيح: علينا أن نعيد الموقع أولاً ثم السلسلة وإلا نخسر موقعنا إلى الأبد عبر فكرة الملاك الفني الموحد الذي يضرب الثانوي وموقعه. عندها سنضطر ملزمين بالمطالبة بالجدول الخاص إن لم يكن الملاك الفني الموحد من الروضة حتى الجامعة ضمناً ويكون الفارق بيننا وبين أساتذة الجامعة ٦ درجات.

وإلکم بعض ما قامت به الرابطة.

١. عملت الهيئة الإدارية كمؤسسة تسودها الروح الديمقراطية العالية والتعاون وتحديد المسؤوليات طيلة مدة ولايتها.
٢. تقدمت الرابطة بمذكرتين إلى معالي وزير التربية تتضمن المطالب المزممة للتعليم الثانوي ومنها:
★ استعادة الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي.
★ تعديل القانون ٢٠٠٩/٧٣ لجهة إعطاء المديرين بدل إدارة من تاريخ التكليف.

★ انصاف الأساتذة المعينين في الأعوام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لجهة اعطائهم شهادة كفاءة تعليمية يتفاضون عنها درجة استثنائية.

★ العمل على ادخال أساتذة جدد إلى الملاك وإلغاء بدعة التعاقد.

★ اشراك الرابطة في القرارات التربوية.

★ إقرار وتطبيق بيت المعلم وصندوق المعلم.

٣. الوقوف وبكل قوة ضد بدعة إعادة التصحيح ورفضها لأنها مخالفة للقوانين حيث أوقفت مفاعيل ما كانوا يريدون تنفيذه.

٤. الوقوف وبكل قوة ضد تكليف الأستاذ الثانوي بصفة مراقب في الامتحانات الرسمية ومنعت ذلك علماً أن المدير العام قد أصدر مذكرة سنة ٢٠١٢ تتضمن عبارة (المراقب هو من الأساسي أو الثانوي) فضغطت الرابطة لحذف كلمة الثانوي.

٥. أعادت الرابطة حق استعادة الموقع الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي إلى سلم أولوياتها بعد إضراب ٢٠١٥/١٠/٢٠

٦. تابعت الرابطة قضية المباراة المفتوحة لإدخال دم جديد إلى التعليم الثانوي حتى وصلت إلى شبه خواتيمها أملين إلحاقهم بكلية التربية بأسرع وقت ممكن.

٧. دعمت الرابطة حق الأساتذة الفائض ٢٠٠٨ بالدخول إلى الملاك أسوة بغيرهم وقد وافقت لجنة التربية النيابية على ذلك تمهيداً لإقرار مشروعهم في أول جلسة تشريعية للمجلس النيابي.

٨. أجرت الرابطة دورة تثقيف نقابي لمدة يومين حضرها عدد كبير من الزميلات والزملاء في أوتيل بادوفا سن الفيل خلال صيف ٢٠١٥.

٩. أصدرت الرابطة بطاقة تعريف شخصية لأساتذة التعليم الثانوي وهي تسعى للتعاقد مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات والشركات الكبرى على مستوى الوطن.

١٠. تابعت الرابطة مع إدارة تعاونية موظفي الدولة قضية رفع مساهمة التعاونية عن الطباية ومنح التعليم وأدوية الأمراض المستعصية حيث أظهر مدير عام التعاونية مشكوراً تجاوباً كما تم فتح فروع جديدة للتعاونية في عدة أماكن ومنها مكتب جونبة الذي سيفتتح يوم الأربعاء القادم في ٢٣ / ١١ / ٢٠١٦ ويعود الفضل في ذلك أولاً للرابطة.

١١. أجرت الرابطة مباراة لطلاب الثانويات الرسمية تم خلالها اختيار فريق لتمثيل لبنان في المباراة "كوانتا" التي تحصل الآن (من ١٧ إلى ٢٠ت٢) في الهند وتشكر كل من ساهم في دعم هذا المشروع كما تتمنى للفريق نتيجة باهرة.

١٢. لقد شاركت الرابطة في عدة مؤتمرات داخلية وخارجية لدعم وتطوير التعليم وكان لها دور مميز فيهم.

١٣. تابعت الرابطة قضية تعديل المناهج، وتتمنى في المستقبل عقد مؤتمر تربوي لوضع الملاحظات والتوصيات اللازمة لذلك.

١٤. وقفت الرابطة وبكل قوة دفاعاً عن مديرية التعليم الثانوي وسمعة وكرامة موظفيها وأوصت باتباع الأصول في المناقشات والتوزيع.

١٥. عقدت الرابطة عدة جلسات من أجل تعديل وتطوير النظام الداخلي، وقد وضعت عدة ملاحظات وخاصة لجهة تطوير عملية الانتخاب وإفساحاً في المجال أمام مزيد من الدرس، تتمنى الرابطة على الهيئة الإدارية الجديدة، استكمال الدرس لجهة تعديل النظام الداخلي واعتماد النسبية في الانتخابات وذلك إفساحاً في المجال أمام تمثيل كافة القوى في الهيئة الإدارية علماً بأنه سبق وأن عقدت في الماضي عدة جلسات لتعديله ولاعتماد النسبية ولم تستكمل في حينه.

١٦. طالبت الرابطة وبقوة بعدم التدخل السياسي في الأمور التربوية كافة.

١٧. طالبت الرابطة بإلغاء بدعة الانتداب نهائياً إلى الثانوي.

١٨. أقامت الرابطة مؤتمراً تربوياً حول مادة الفلسفة صدرت عنه توصيات هامة.

ختاماً وحيث أننا أمام انتظام عمل المؤسسات الدستورية توصي الرابطة الإدارية الجديدة بما يلي:

- ★ التحرك الخاص دفاعاً عن الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي الذي ضرب لاستعادته عبر اقتراح القانون المقدم.
- ★ الرفض القاطع لسلسلة عدوان العدوانية الموجودة في أدرج المجلس النيابي التي سبق ورفضناها في الماضي والحاضر والمستقبل.
- ★ عقد مؤتمر تربوي من أجل دراسة تعديل المناهج ووضع التوصيات اللازمة لذلك.
- ★ التحرك وبكل أشكاله من أجل تعديل سلسلة الرتب والرواتب بما يحفظ حقوق أساتذة التعليم الثانوي بفارق ستة درجات عن الجامعي.
- ★ رفض الملاك الفني الموحد إن لم يكن من الروضة حتى الجامعي ضمناً لأنه إذا اعتبر من الروضة حتى الثانوي يكون قد ضرب حقوقنا وموقعنا وإلا المطالبة بالجدول الخاص.
- ★ المطالبة بملء الملاك الثانوي بالأساتذة عبر مباراة تجرى سنوياً وحسب الحاجة وإلغاء بدعة التعاقد نهائياً وذلك عبر مجلس الخدمة المدنية أو عبر كلية التربية كما كان سابقاً.
- ★ استكمال دراسة تعديل وتطوير النظام الداخلي للرابطة لتتم على أساسه الانتخابات في الدورة القادمة.

الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة

التعليم الثانوي الرسمي في لبنان